

اليوم العالمي حول العدالة الاجتماعية ٢٠١١

خوان سومافيا: عصر جديد من العدالة الاجتماعية مبني على العمل اللائق

أن الأوان لاستحداث عصر جديد من العدالة الاجتماعية المبنية على العمل اللائق.

ساهمت الأحداث الأخيرة التي بثتها شاشات العالم في تسليط الأضواء على المطالب الكامنة في قلوب الشعوب: الرغبة في الحصول على عمل لائق ومستقبل لائق مبنين على العدالة الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى، تتوسع التصدّعات التي كانت ظاهرة لفترة طويلة في الاقتصاد العالمي وتكشف عن شكوك وهشاشة ومشاعر بالتهميش والقمع وغياب فرص العمل والوظائف ثم أتت الأزمة الاقتصادية لتزيد الأمر سوءاً.

أمّا النساء والرجال العاطلين عن العمل والذين لا يتمتعون بسبل العيش الكريم فهم لا يابهون بتسجيل النمو الاقتصادي نسبة ٣,٥ أو ١٠ بالمائة في العام إذا ما أدى هذا النمو إلى تهمة لهم أو إلى عدم ضمان الحماية لهم. ما يهّمهم هو سعي قادتهم ومجتمعاتهم إلى تعزيز السياسات الهادفة إلى استحداث الوظائف وتأمين العدالة ولقمة العيش والكرامة إلى جانب الحرية في التعبير عن مطالبهم وآمالهم وأحلامهم بالإضافة إلى إيجاد مساحة لبلورة حلول عملية حيث لا يخضعون للضغط للدائم.

في الواقع، يقيس الشعب عادةً مدى نجاعة المجتمع والاقتصاد والسياسة بالنسبة إليه من منظور العمل أي إذا ما توقرت له فرص العمل أم لا، ونوعية الحياة المتاحة ومصير الفرد العاطل عن العمل أو الغير القادر على العمل. وبالتالي، تساهم نوعية العمل في تحديد نوعية المجتمع.

لكنّ يشهد عالم العمل اليوم حالة يرثى لها: أكثر من ٢٠٠ مليون شخص في العالم عاطل عن العمل، منهم ما يقارب الـ ٨٠ مليون شاب وهذين الرقمين يكادان يكونان أو إنهما الأعلى على الإطلاق. إلى جانب ذلك، يرتفع عدد العمّال في قطاع العمل الهشّ - ١.٥ مليار - كما عدد الفقراء الكادحين التي يعناشون على ١.٢٥ دولار أو أقلّ في اليوم الواحد.

وفي الوقت عينه تزداد التفاوتات على المستوى العالمي. فقد أدّت الأزمة إلى خفض نموّ الأجور إلى النصف والحدّ من الحراك الاجتماعي من خلال العمل واحتجاز عدد أكبر من الأفراد في وظائف منخفضة الأجر. بالإضافة إلى ذلك، تتوسّع الفجوة بين الأجور في بعض البلدان ويواجه الشباب احتمالاً أكبر بعدم إيجاد عمل لائق ما يهدّد بوجود جيل ضائع. من ناحية أخرى، تجد الطبقة الوسطى نفسها في أغلب الأحيان قابعة في وسط المجهول وتشهد تراجعاً.

وفي سبيل تحقيق عولمة عادلة، تدعو الحاجة إلى توحّي رؤية جديدة ذات صلة بالمجتمع والاقتصاد واعتماد مقاربة متوازنة بشأن دور الدولة والأسواق والمجتمع والتحلّي بطريقة فهم واضحة لإمكانيات وحدود المبادرة الفردية في هذا الإطار. وبالتالي، من الواجب أن تتعدّى المبادرة مجرد تحقيق انتعاش في النمو فمن المستحيل أن نتخطى الأزمة باعتماد السياسات عينها التي سببتها.

تدعو الحاجة إلى المضي قدماً نحو استحداث عصر جديد من العدالة الاجتماعية ولكن ما الذي يتطلبه تحقيق هذا الهدف؟ في الواقع، الخطوات المطلوبة في عالم العمل واضحة:

أولاً، الاعتراف بأن العمل ليس سلعة وأنه من الضروري أن تستند السياسات إلى القيم الإنسانية المتجلية في التضامن والكرامة والحرية - العمل ليس مجرد كلفة الإنتاج فهو مصدر الكرامة الشخصية واستقرار الأسرة وسلم المجتمعات.

ثانياً، اعتبار أهداف استحداث فرص العمل عنصراً أساسياً في أولويات سياسات الاقتصاد الكلي إلى جانب خفض التضخم وإعداد حسابات مالية سليمة.

ثالثاً، إتاحة حماية اجتماعية مستدامة ماليًا أمام ثمانية أشخاص من أصل عشرة من الذين يفقدون إلى كلّ أنواع الحماية الاجتماعية في عالمنا اليوم بدءاً باستحداث قاعدة أساسية لحماية اجتماعية شاملة.

رابعاً، الاعتراف بأن الحقوق الأساسية في العمل والحوار الاجتماعي المندرجين في إطار الحرية والكرامة الإنسانية أدوات إضافية لزيادة الإنتاجية وتحقيق تنمية متوازنة.

خامساً، تحفيز الاستثمار والمستثمرين في المؤسسات الصغيرة والقطاعات ذات فرص العمل المكثفة وأسواق العمل التضمينية وتنمية المهارات.

وكما تبين لنا في تونس ومصر، لا تُعتبر المطالب ذات الصلة بالوظائف والعدالة ولقمة العيش والكرامة والحماية والديمقراطية والأمن الوطني والعالميّ مطالب غير مترابطة. وما سنشاهده الأيام المقبلة يعتمد على مدى الاعتراف بهذا الرابط الجامع بين المطالب واتخاذ الخطوات الملائمة وفقاً لذلك.

العمل اللائق هو الرابط بحقّ.

"السلام الشامل والدائم لا يُحقق إلّا إذا بُني على العدالة الاجتماعية" وها هي كلمات دستور منظمة العمل الدولية للعام ١٩١٩ ترتدّ محذرةً اليوم.

بالفعل، أن الأوان لاستحداث عصر جديد من العدالة الاجتماعية المبنية على العمل اللائق.

خوان سومافيا
المدير العام لمنظمة العمل الدولية